جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم الجغرافية

المرحلة الثانية

المادة / التنمية والتخطيط

أستاذة المادة : م.د. فاطمه ابراهيم طعمه

الإميل / Fatimah.tuamah471@tu.edu.iq

التخلف الاقتصادي

التخلف الاقتصادي

مفهوم التخلف الاقتصادي

من الصعب إيجاد تعريف محدد متفق عليه بين الاقتصاديين بخصوص التخلف الاقتصادي ، لكونها مشكله مركبة ومعقدة ، فكونها مركبة يأتي من انها تتصل بعوامل وجوانب متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية ، اما كونها معقدة فيأتي من ان هذه العوامل والجوانب تتبادل التأثير فيما بينها ، أي ان كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر في تشكيل حالة التخلف . إضافة إلى ان الأقطار التي تعاني من وطأة التخلف تتباين من حيث أوضاعها وظروفها والاطار الذي يحكم حركتها وهي تتجه لحل هذه المشكلة ، إضافة الى انها تتباين من حيث مستويات التطور التي استطاعت تحقيقها خلال الفترات الماضية ، ومن حيث الإمكانات والموارد المتاحة لديها فالتعاريف تتعدد بتعدد المعايير المستند إليها .

ونظراً لأختلاف وجهات نظر العلماء فقد أخذ كل منهم ينظر إلى مشكلة التخلف الاقتصادي من زاوية معينة ، فمنهم من يرى ان **البلد المتخلف** : هو البلد الذي يعاني من ندرة شديدة في راس المال . وان حالة التخلف يرافقها وجود مثل هذه الندرة ورغم صحة وجهة النظر هذه الا ان وجود رأس المال لوحده دون توافر العناصر الأخرى العديدة والتي من ابرزها الموارد البشرية الكفؤة والتكنلوجيا والمتطلبات الأخرى يقلل من امتلاك رأس المال أن لم يؤدي الى اعاقة الأستفادة منه أو جعلها في الحدود الدنيا.

ويرى آخرون ان **البلد المتخلف** : هو البلد الذي يعاني من الأفتقار للموارد بشكل عام والموارد الطبيعية بشكل خاص أو من سوء استخدام هذه الموارد أو الأثنين معاً .

ويركز البعض من العلماء على ان **البلد المتخلف** : هو البلد الذي يعاني من حالة التخلف التكنلوجي ، أي انه البلد الذي يعاني من ضعف درجة تطوره في مجال التكنولوجيا .

كما يشار كذلك الى ان **البلد المتخلف**: هو ذلك البلد الذي لا يهيء لسكانه من احتياجاتهم الا قدراً أقل مما تهيئه الدول المتقدمة لسكانها.

لذا فأن **التخلف الاقتصادي** هو حالة تصف وضع الدول أو المجتمعات التي تعاني من تأخر في التطور الاقتصادي مقارنةً بالدول أو المجتمعات الأخرى لذا **يُعرف التخلف الاقتصادي** بأنه أحد أشكال التخلف وأهمها، والتي تعاني منها الدول المتخلفة، ويقصد به معاناة الشعوب من انخفاض

المستوى المعيشي، بسبب تدني مستوى الدخل للأفراد في المجتمع، وذلك نتيجة عدم قدرة هذه الدول على توظيف مواردها بطريقة تضمن تحقيق النمو في اقتصادها، وتنشأ ظاهرة التخلف الاقتصادي في مجتمع يعاني من الاختلال الاجتماعي، والحضاري، رغم توفر جميع الإمكانيات التي تعمل على تقدم الدولة اجتماعياً، واقتصادياً.

معايير التخلف الاقتصادي

من الصعوبة ان توضع معايير محددة لظاهرة التخلف ، نظراً لكون هذه الظاهرة معقدة ومركبة وذات جوانب متعددة ومتشابكة .

لذا فأن الأتفاق على معيار محدد للفصل بين الأقطار المتخلفة والأقطار المتقدمة غير موجود وبالرغم من وجود عدة معايير مثل :

١- نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج والدخل .

٢- نسبة الإنتاج الصناعي ونسبة المشتغلين بالصناعة.

٣- حصة الفرد من الخدمات التعليمية والصحية.

٤- معيار الدخل وهو المعيار الأكثر شيوعاً للدلالة على كون البلد في حالة تخلف أو تقدم.

أسباب التخلف الاقتصادي

١- عدم استخدام موارد وثروات الدولة بطريقة متقدمة، والتي تسهم في تطوير الاقتصاد بالقطاعين الزراعي، والصناعي.

٢- الفجوة الكبيرة التي تعاني منها المجتمعات المتخلفة، من حيث توزيع دخول الأفراد، مما يؤدي إلى وجود تفاوت كبير بين طبقات المجتمع.

٣- هيمنة أصحاب النفوذ والأموال على الثروات الصناعية والزراعية، وتحالفهم مع القوى الاقتصادية الخارجية.

٤- زيادة النسبة السكانية في الدول المتخلفة، مما يؤدي إلى اختلال التوازن في الإنتاج المحلي، والاعتماد على الاستيراد من الخارج.

٥- انعدام وجود سياسات اقتصادية صحيحة، تعمل على النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى تراجع

وركود الاقتصاد في الدول المتخلفة.

خصائص التخلف الاقتصادي

١- زيادة النسبة السكانية، أي وجود حجم من السكان يتجاوز الحجم الأمثل ،.مما يؤدي إلى عرقلة عملية التنمية، وصعوبة توفير الحقوق بالتساوي، فيما يتعلق بالتعليم، والصحة لجميع المواطنين ، فالحجم الأمثل للسكان : هو ذلك الحجم الذي يتناسب وحجم الموارد الأقتصادية المتاحة في ظل ظروف معينة ومستوى معين من التطور التكنلوجي وفي ظل درجة معينة من استخدام الموارد .

٢- تفشي ظاهرة البطالة، مما أدى إلى انخفاض المستوى المعيشي للأفراد، وصعوبة توفير الاحتياجات الأساسية من مسكن، وغذاء، الخ .

٣- زعزعة الاستقرار في الأسواق المصدرة، بسبب السياسات الداخلية والخارجية التي يتم فرضها على الدول المتخلفة. كون ان صادرات الأقطار النامية تتسم يعدم التنوع الى حد كبير إذ يتم الاعتماد على سلع محدودة العدد وغالباً ما تكون سلعة او سلعتين او ثلاث سلع في حالات ليست بالكثير ، وعدم التنوع في الصادرات هذا أو مايطلق عليه بأختلال هيكل الصادرات يؤدي الى احداث تقلبات كبيرة في اقتصادات هذه الاقطار .

٤- تخلف السكان أي وجود تأخر في الأساسات الاجتماعية بالدول المتخلفة، بسبب تحكم العادات والتقاليد في سلوكيات الأفراد، مما يعيق تنفيذ عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي يجعل فاعليته في الحياة اقل ويبقى مصيره محكوماً الى حد غير قليل بالظروف والإمكانات المحيطة به ، دون ان يسهم في احداث تغيير وتطوير مهم في هذه الظروف والإمكانات.

٥- نقص رأس المال وخلل في العمليات الإنتاجية وطرقها، ومستوياتها. ان النقص في راس المال يؤدي الى انخفاض الإنتاجية بشكل عام ، وانتاجية عنصر العمل بشكل خاص وهو ما يؤدي الى خفض الإنتاج ومحدودية النشاطات الاقتصادية وما ينجم عن ذلك من استمرار حالة التخلف ، اضافة الى هذا النقص يسهم بالتفاوت في توزيع الدخل .

المشاكل الاجتماعية الناجمة من ظاهرة التخلف الاقتصادي

١- انتشار الفقر، مما أدى إلى بروز مشاكل سوء التغذية، والصحة.

٢- انتشار الجهل واللجوء للخرافات، بسبب عدم توفير حق التعليم، لجميع أفراد المجتمع.

٣- زيادة نسبة العنف، كنوع من تفريغ القهر، التي تعاني منه المجتمعات المتخلفة.

أبرز الحلول للحد من التخلف الاقتصادي

١- العمل على مضاعفة مدخرات الدولة، بواسطة انتهاج عملية الاستثمار الصحيح.

٢- توفير بيئة اقتصادية وسياسية آمنة وجيدة، عن طريق عملية تحسين البنى التحتية لقطاعات الدولة كافة.

٣- ترتيب خطط اقتصادية تشمل كافة المجالات ،ووضع وقت محدد لتنفيذها، للحد من الظواهر الاجتماعية السيئة، والتي تعمل على تراجع المجتمع من الناحية الاقتصادية، والثقافية.